Pegem Journal of Education and Instruction, Vol. 16, No. 2, 2026 (pp. 650-663)

RESEARCH ARTICLE WWW.PEGEGOG.NET

# Corporate Social Responsibility Applications in Islamic Banks "Saudi Bank Al-Jazira as a Model"

**Bouchair Sara [1], Semira Hassiba [2], Barani Abdennasser [3]**

[1]Emir Abdelkader University of Islamic Sciences, Constantine, Algeria, E-mail: s.bouchair@univ-emir.dz
[2]Emir Abdelkader University of Islamic Sciences, Constantine, Algeria, E-mail: h.semira@univ-emir.dz
[3]Emir Abdelkader University of Islamic Sciences, Constantine, Algeria, E-mail: barani.abdenacer@univ-emir.dz

**Received : 03/06/2026 ; Published: 11/06/2026**

## Abstract

This study examines the implementation of social responsibility (SR) practices within Islamic banking, focusing on Bank Al-Jazira in Saudi Arabia as a model institution that balances financial performance with social commitment. The paper establishes a theoretical framework for social responsibility in Islamic banking, highlighting its unique position within Islamic economic thought and its alignment with principles of solidarity and social justice. Utilizing a descriptive-analytical approach, the study evaluates Bank Al-Jazira's experience by analyzing its financial performance indicators alongside its active social responsibility programs. The findings reveal that Bank Al-Jazira prioritizes social responsibility through a diverse portfolio of initiatives, including interest-free loans, human resource development, innovation support, and the empowerment of vulnerable groups—reflecting a dual commitment to Islamic Sharia and sustainable development. Ultimately, the study highlights the bank's success in reconciling profitability with social welfare, there by reinforcing its role in broader economic and social development.

**Keywords**: Social Responsibility, Islamic Banking, Bank Al-Jazira, Social Solidarity.

# تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية "مصرف الجزيرة السعودي أنموذجا"

**بوالشعير سارة[1]، سميرة حسيبة[2]، براني عبد الناصر[3]**

[1]جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، البريد الإلكتروني: s.bouchair@univ-emir.dz

[2]جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، البريد الإلكتروني: h.semira@univ-emir.dz

[3]جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، البريد الإلكتروني: barani.abdenacer@univ-emir.dz

**الملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، وتحديد أبرز ممارساتها في مصرف الجزيرة السعودي بوصفه نموذجا للمؤسسات المصرفية الإسلامية التي تجمع بين الأداء

المالي والالتزام المجتمعي، وقد تناولت الدراسة الإطار النظري للمصارف الإسلامية والمسؤولية الاجتماعية، مع بيان خصوصية هذا المفهوم في الفكر الاقتصادي الإسلامي وارتباطه بمبادئ التكافل والعدالة الاجتماعية. وناقشت أيضا الأسس التي تقوم عليها المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية وآليات تطبيقها.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل تجربة مصرف الجزيرة السعودي، من خلال دراسة تطور مؤشرات أدائه المالي واستعراض برامج المسؤولية الاجتماعية التي يتبناها.

وتوصلت الدراسة إلى أن مصرف الجزيرة السعودي يولي اهتماما كبيرا بالمسؤولية الاجتماعية من خلال مجموعة متنوعة من المبادرات والبرامج تشمل القروض الحسنة، وتأهيل الكفاءات البشرية، ودعم الابتكار، وتمكين الفئات المستحقة، بما يعكس التزامه بمبادئ الشريعة الإسلامية ومتطلبات التنمية المستدامة. كما بينت الدراسة نجاح المصرف في تحقيق التوازن بين الأداء المالي والمسؤولية المجتمعية، مما يعزز مكانته كمؤسسة مصرفية إسلامية تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**الكلمات المفتاحية:** المسؤولية الاجتماعية، المصارف الإسلامية، مصرف الجزيرة السعودي، التكافل الاجتماعي.

## مقدمة

حظيت المسؤولية الاجتماعية في السنوات الأخيرة باهتمام متزايد في أدبيات الإدارة والأعمال، لما تمثله من توجه حديث يعكس تطور دور المؤسسات في المجتمع وتنامي مسؤولياتها تجاه مختلف أصحاب المصلحة، فلم يعد نجاح المؤسسة يقاس بمؤشرات الأداء المالي فقط، بل امتد ليشمل مدى التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية وإسهامها في تحقيق التنمية المجتمعية وتعزيز رفاه المجتمع.

وتكتسب المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية أهمية خاصة، إذ تستند هذه المصارف في فلسفتها وأهدافها إلى مبادئ الشريعة الإسلامية التي تؤكد قيم التكافل والتعاون والعدالة الاجتماعية، الأمر الي جعل البعد الاجتماعي جزءا أصيلا من رسالتها المؤسسية وليس مجرد نشاط تكميلي، إذ أنها الجسر الذي تؤدي من خلاله هذه المؤسسات واجبها نحو المجتمع للرقي بأفراده ومواجهة الأخطار الناتجة عن غياب الدور الاجتماعي للمؤسسات واهتمامها بتحقيق الأهداف الاقتصادية فقط عن طريق مجموعة الصيغ والتمويلات الخيرية.

وفي هذا السياق، يبرز مصرف الجزيرة السعودي باعتباره أحد المصارف الإسلامية التي أولت اهتماما متزايدا بتطبيقات المسؤولية الاجتماعية، من خلال تبني برامج ومبادرات متنوعة تعكس التزامه بأداء دوره التنموي والمجتمعي إلى جانب دوره المالي والمصرفي.

وبناء على ما سبق نطرح التساؤل الرئيسي الآتي:

ماهي أبرز تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية؟ وكيف تتجلى في تجربة مصرف الجزيرة السعودي؟

للإجابة على ذلك تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الثلاث الأساسية الآتية:

**المحور الأول: الإطار النظري للمصارف الإسلامية والمسؤولية الاجتماعية**

تبرز المصارف الإسلامية كأحد أهم مكونات النظام المالي المعاصر للمجتمعات الراغبة في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، حيث استطاعت أن تفرض مكانتها كمنافس حقيقي للمصارف التقليدية بفضل خصوصية نموذجها المصرفي وأهدافها التنموية. كما تتجلى أهمية مسؤوليتها الاجتماعية في إسهامها الفاعل في تمويل الأنشطة الاقتصادية والتنموية ودعم جهود التنمية المستدامة وخدمة المجتمع.

**أولا: مفهوم المصارف الإسلامية وخصائصها وأهدافها**

تشكل المصارف عصب الحياة ومحركه، حيث تقوم بدور ايجابي في تعبئة الأموال وتنميتها وتسهيل تداولها واستثمارها في مختلف المجالات، ومن بين أنواعها نجد المصارف الإسلامية التي اكتسحت الساحة المصرفية العالمية.

1. **مفهوم المصارف الإسلامية:** عرفت المصارف الإسلامية في اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية بأنها: "تلك المصارف والمؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء[1]". وتعرف أيضا بأنها: "عبارة عن بيوت تمويل خاصة، تقوم بجذب الأموال وتوظيفها بغية تحقيق أرباح وإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية متميزة في ضوء الضوابط الإسلامية[2].

من خلال ما تم عرضه من التعاريف يمكن القول أن المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تقدم خدمات مصرفية واستثمارية وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

2. **خصائص المصارف الإسلامية:** تتميز المصارف الإسلامية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن المصارف التقليدية، إذ تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها وأنشطتها، وترفض التعامل بالفوائد الربوية أخذاً وعطاءً. كما تسعى إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توجيه التمويل نحو المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية والأثر المجتمعي. وتعتمد على تعبئة المدخرات وتوظيفها في استثمارات حقيقية، وترتكز علاقتها بعملائها على مبدأ المشاركة في المخاطر والنتائج بدلاً من علاقة الدائن والمدين. وتضطلع كذلك بدور اجتماعي من خلال الإسهام في إدارة أموال الزكاة وتوجيهها إلى مصارفها الشرعية، فضلاً عن كونها مؤسسات مالية شاملة تجمع بين وظائف المصارف التجارية والاستثمارية والتنموية[3].
3. **أهداف المصارف الإسلامية:** تتنوع الأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقها بين أهداف تنموية (استثمارية)، اجتماعية وأخرى ابتكاريه نذكر من أبرزها ما يلي[4]:

- تجميع أقصى قدر ممكن من المدخرات المالية الموجودة لدى الأفراد والجهات المختلفة في المجتمع، والانتفاع منها باستخدامها في تمويل النشاطات الاقتصادية مما يحقق نفعا لأصحابها، وللبنك ولمن يستخدمها، ومن ثم تحقيق انتفاع المجتمع والاقتصاد ككل.

- تحقيق ربح مناسب ومشروع من أعمالها ونشاطاتها، سواء للمساهمين، أو المدخرين، أو المتعاملين معها من مستخدمي الموارد التمويلية التي توفرها لهم وبالصيغ المتعددة، بحيث لا تتم المغالاة في تحقيق الربح فيكون معتدلا ومقبولا، ولا يحدث ضررا بالأطراف ذات الصلة.
- القيام بالنشاطات الاقتصادية، وإحداث التوسع فيها بما يضمن الإسهام في تطوير الاقتصاد، ويحقق تنميته انسجاما مع مقاصد الشريعة، ومن خلال الصيغ التي تتفق وذلك.
- تقديم الخدمات الاجتماعية التي تسهم في خدمة المجتمع، وتطويره وتلبية الاحتياجات الاجتماعية من خلال تمويل المشروعات التي تحقق النفع الاجتماعي العام، وخدمة أفراده وبالذات المحتاجين منهم من خلال القروض الحسنة، جمع أموال الزكاة وغيرها.
- العمل من أجل الوصول إلى تحقيق سلامة وقوة المركز المالي للمصرف الإسلامي، بالشكل الذي يجعله قادرا على زيادة حصته في السوق.

إضافة إلى الأهداف السالفة الذكر تسعى إلى تحقيق أهداف ابتكارية حتى تستطيع أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية في السوق المصرفية من خلال ابتكار الصيغ الاستثمارية الشرعية، والعمل على ابتكار الخدمات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتطوير المنتجات التي تقدمها البنوك التقليدية لتلبية متطلبات الزبائن[5].

**ثانيا: ماهية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات**

أضحت المسؤولية الاجتماعية ركيزة أساسية في عمل المنظمات المعاصرة، لما لها من إسهام فاعل في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي جعلها ضرورة استراتيجية تفرضها التحولات المتسارعة التي تشهدها المجتمعات الحديثة.

1. **تعريف المسؤولية الاجتماعية:**

تعددت واختلفت التعاريف المقدمة حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية، باختلاف وجهات نظر المفكرين والهيئات، ومن بين هذه التعاريف نذكر:

عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها: "الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، فضلا عن المجتمع المحلي والمجتمع ككل"[6].

كما عرفها البنك الدولي بأنها: "التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية المساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في آن واحد"[7].

وعرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها: "التزام المنظمة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف"[8].

مما سبق يمكن القول أن مجمل التعاريف تتفق على أن المسؤولية الاجتماعية تعتبر التزام المؤسسة بأداء دورها اقتصاديا واجتماعيا وأخلاقيا وبيئيا اتجاه أصحاب المصلحة.

### 2. أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

يساهم الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية في تحقيق مكاسب عديدة للمؤسسة والمجتمع والدولة وأهمها[9]:

**بالنسبة للمؤسسة:** تعمل المسؤولية الاجتماعية على تحسين صورة المؤسسة في المجتمع لدى العملاء والعمال، وخاصة إذا كانت المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة، وتحسين مناخ العمل، وبعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأفراد، كما تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع، كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبنيها.

**بالنسبة للمجتمع:** الاستقرار الاجتماعي نتيجة توفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع، كما تعمل على زيادة الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح، والارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة التثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد مما يساهم في الاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

**بالنسبة للدولة:** تعمل على تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل إدامة مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى، وتعظيم عوائد الدولة جراء وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة في تحمل التكاليف الاجتماعية، والمساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

### 3. أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تتجسد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال مجموعة من المجالات التي تعكس التزامها تجاه مختلف الأطراف ذات العلاقة، ومن أهمها:[10]

**المسؤولية الاجتماعية تجاه أهم أصحاب المصالح:** وتتمثل في مراعاة مصالح مختلف الأطراف المتأثرة بأنشطة المؤسسة أو المستفيدة من أدائها، والعمل على تحقيق التوزان بين مصالحهم المختلفة.

**المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي:** وتتعلق بالمساهمة في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع من خلال دعم المبادرات الاجتماعية والخيرية والتنموية.

**المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن:** وتتمثل في توفير منتجات وخدمات ذات جودة مناسبة والالتزام بالشفافية والصدق، وحماية حقوق المستهلكين.

**المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة:** وذلك عبر الحد من الآثار البيئية السلبية للأنشطة الاقتصادية، والمحافظة على الموارد الطبيعية، ودعم الممارسات البيئية الرشيدة.

**المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين:** وتشمل تعظيم قيمة الاستثمار، وحماية أصول المؤسسة وضمان الشفافية في توفير المعلومات والمساواة بين المساهمين وإشراكهم في القرارات الجوهرية.

**المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين:** وتتضمن توفير بيئة عمل آمنة وعادلة، واحترام حقوق العمال، وتوفير التدريب والتطوير المستمر، وإشراك العاملين في اتخاذ القرارات، وتطبيق نظام عادل للحوافز والمكافآت وتقاسم الأرباح.

**المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المالية الإسلامية**

تعد مسؤولية المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية الاجتماعية جزءا لا يتجزأ من برامجها في خدمة المجتمع، ومن أهم أهدافها وغاياتها في تدعيم النسيجين الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التكافل الاجتماعي.

**أولا: المسؤولية الاجتماعية من منظور الاقتصاد الإسلامي**

تستند المسؤولية الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي إلى التصور الشرعي للمال، بوصفه أداة لتحقيق مصالح الفرد والمجتمع معا، ومن هذا المنطلق لا تنحصر أهداف المصارف الإسلامية في تحقيق الربحية وفقط، وإنما تشمل الإسهام في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز قيم العدالة والتضامن والتكافل بين أفراد المجتمع.

وتعرف المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية بأنها: "التزام البنك الإسلامي بالمشاركة في بعض الأنشطة والبرامج والأفكار الاجتماعية لتلبية المتطلبات الاجتماعية للأطراف المترابطة به والمتأثرة بنشاطه سواء بداخله أو خارجه بهدف إرضاء الله والعمل على تحقيق التقدم والوعي الاجتماعي للأفراد بمراعاة التوازن وعدالة الاهتمام بمصالح مختلف الفئات[11]. وتعرف كذلك على أنها: "التزام تعبدي أخلاقي يقوم على إثره القائمون على إدارة البنوك الإسلامية بالمساهمة في تكوين وتحسين وحماية رفاهية المجتمع ككل ورعاية المصالح والأهداف الاجتماعية لأفراده عبر صياغة الإجراءات وتفعيل الطرق والأساليب الموصلة لذلك، بهدف رضا الله تعالى والمساهمة في إيجاد التكافل والتعاون والتقدم والوعي الاجتماعي، وفي تحقيق التنمية الشاملة"[12]. ويستند هذا الدور إلى العديد

من النصوص الشرعية التي تحث على الإحسان والتعاون والانفاق في وجوه الخير. مما يجعلها جزءا أصيلا من رسالة المصارف الإسلامية وأهدافها.

**ثانيا: الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية**

تسعى المصارف الإسلامية إلى الإسهام في تحقيق التنمية الاجتماعية باعتبارها أحد أهدافها الأساسية، ويتجلى ذلك من خلال أدوارها المباشرة وغير المباشرة في خدمة المجتمع. فبصورة مباشرة، تمارس مجموعة من الأنشطة ذات البعد الاجتماعي التي تستهدف دعم الفئات المحتاجة وتعزيز التكافل الاجتماعي، بينما تسهم بصورة غير مباشرة عبر تمويل المشروعات الاستثمارية والأنشطة المصرفية التي تنعكس آثارها إيجاباً على التنمية المجتمعية. ومن أبرز صور هذا الإسهام تقديم القروض الحسنة، ودعم مختلف مجالات النشاط الاجتماعي، والتعاون مع مؤسسات وصناديق الزكاة في البلدان الإسلامية، فضلاً عن المشاركة في المشروعات والمبادرات التي تحقق المنفعة العامة وتعزز التنمية المستدامة[13].

كما وتُعطي المصارف الإسلامية الأولوية في استثماراتها وتمويلاتها للمشروعات ذات الأثر التنموي والاجتماعي، مع مراعاة العائد الاجتماعي إلى جانب الربحية المالية. وتسعى أيضا إلى دعم التنمية المحلية وتعزيز الاكتفاء الذاتي من خلال تمويل القطاعات الاقتصادية التي تلبي احتياجات المجتمع وتسهم في تحسين مستوى معيشة الفئات الفقيرة والمتوسطة.

**ثالثا: مرتكزات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية**

ترتكز المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية على مجموعة من الأسس التي توجه أنشطتها التمويلية والاستثمارية نحو تحقيق التنمية الشاملة، حيث تلتزم بإجراء دراسات اقتصادية واجتماعية دقيقة للمشروعات قبل تمويلها لضمان جدواها والحد من الآثار السلبية المحتملة. كما تعمل على تسهيل حصول المؤسسات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل من خلال الصيغ الشرعية المناسبة، بما يسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي وتوسيع فرص التنمية. وإلى جانب ذلك، تحرص على توجيه استثماراتها نحو المشروعات التنموية الحقيقية، مع إعطاء الأولوية للمشروعات الأكثر قدرة على تحقيق قيمة مضافة وأثر اجتماعي واقتصادي مستدام.[14] ويتطلب قيام المصارف الإسلامية بمسؤولياتها التنموية والاجتماعية توافر مجموعة من المقومات الأساسية، في مقدمتها تبني الملاك والمساهمين لتوجه تنموي واجتماعي واضح ينعكس في الأنظمة الأساسية للمصرف وآليات عمله. كما يستلزم ذلك وجود إدارة تنفيذية مؤمنة برسالة العمل المصرفي الإسلامي وملتزمة بأحكام الشريعة، إلى جانب اختيار هيئة فتوى تتمتع بالكفاءة والنزاهة للإسهام في توجيه أنشطة المصرف نحو تحقيق أهدافه التنموية.

ويعزز هذا الدور وجود أجهزة رقابة مالية وشرعية فعالة تضمن سلامة التطبيق، فضلاً عن ضرورة تهيئة بيئة مصرفية وتشريعية ملائمة تراعي خصوصية المصارف الإسلامية وتمكنها من أداء وظائفها بكفاءة وفاعلية[15].

**المحور الثالث: مجالات تطبيق المسؤولية في مصرف الجزيرة السعودي**

يمثل مصرف الجزيرة السعودي أحد أبرز المصارف الإسلامية العاملة في المملكة العربية السعودية، والتي تسعى إلى الموائمة بين مقتضيات الكفاءة المالية والالتزام الاجتماعي، وهو ما يتجلى في نتائجه المالية وبرامجه المتنوعة الهادفة إلى خدمة المجتمع وتعزيز رفاهيته.

**أولا: تقديم مصرف الجزيرة السعودي:** تأسس مصرف الجزيرة كشركة مساهمة سعودية مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم 46/م الصادر بتاريخ 12 جمادى الثانية 1395 هـ (21 يونيو 1975م)، وقد بدأ المصرف أعماله بتاريخ 16 شوال 1396 هـ (9 أكتوبر 1976م) بعد أن استحوذ على فروع بنك باكستان الوطني في المملكة العربية السعودية، ويبلغ رأس مال المصرف المصدر والمدفوع بالكامل 8.2 مليار ريال سعودي. في عام 1992 بدأ المصرف عملية إعادة الهيكلة مع زيادتين متتاليتين في رأس المال في كل من عام 1992 وعام 1994، وجاءت حصريا من المساهمين السعوديين مما أدى إلى تقليص ملكية بنك باكستان الوطني بشكل كبير، وفي عام 1993 شرع المصرف في إعادة الهيكلة ونجح في إدخال أحدث أساليب التقنية وطرح منتجات وخدمات مصرفية حديثة مع النهوض بقدرات موظفيه.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للمصرف في تقديم مجموعة متعددة ومتكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للعملاء الأفراد والشركات، والتي تضم الحسابات الجارية والادخارية والمرابحة والوكالة والاستصناع والإجارة والتورق والمشاركة ووعد الصرف الأجنبي وبطاقات الائتمان والصكوك والتي يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة. (الجزيرة ب.، 2023) (بنك الجزيرة، 2025، صفحة 20)

**ثانيا: واقع الأداء المالي لمصرف الجزيرة السعودي**

يعكس الأداء المالي الوضعية الحقيقية للمصارف ومدى كفاءتها في استغلال الموارد وتحقيق الاستقرار والنمو، ويهدف هذا الجزء إلى تحليل واقع الأداء المالي لمصرف الجزيرة من خلال تطور الموجودات والودائع وربحية المصرف.

1. **تطور حجم موجودات وحجم الودائع في مصرف الجزيرة السعودي:** يمثل الشكل الموالي تطور حجم الموجودات وحجم الودائع في مصرف الجزيرة السعودي خلال الفترة الممتدة 2012-2024.

**الشكل (1): تطور إجمالي حجم الموجودات والودائع في مصرف الجزيرة السعودي خلال الفترة 2012-2024**

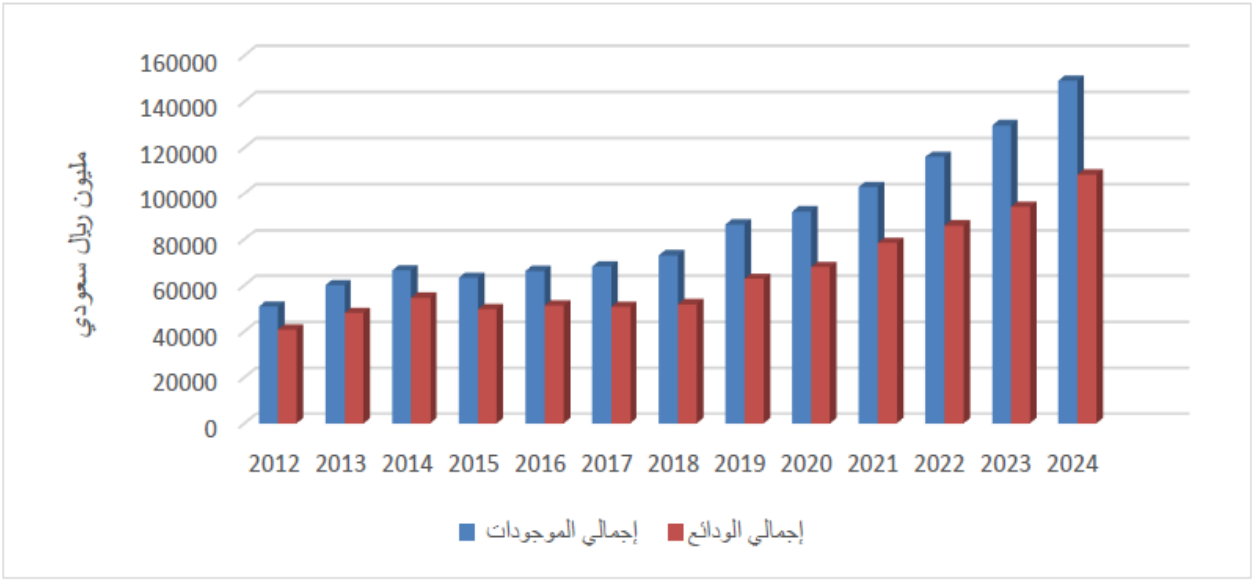


**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الجزيرة السعودي للسنوات 2012-2024.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ التطور الإيجابي في حجم موجودات وودائع مصرف الجزيرة السعودي خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2024، فقد ارتفع حجم الموجودات من 51 مليون ريال سعودي عام 2012 إلى 149 مليون ريال سعودي عام 2024 وهو ما يعكس نجاح المصرف في توسيع أنشطته وتعزيز مركزه المالي بفضل استراتيجيته التوسعية وتنمية محفظة التمويل والاستثمار المطبقة خلال هذه الفترة، ورغم التراجع الطفيف المسجل عام 2015 والذي يعزى لتبني المصرف لاستراتيجية خفض الاستثمارات في تلك السنة.

كما سجلت الودائع بدورها اتجاها تصاعديا، حيث ارتفعت من 41 مليون ريال سعودي عام 2012 إلى ما يزيد على 108 مليون ريال سعودي عام 2024، ويعكس هذا التطور تنامي ثقة المتعاملين بالمصرف وقدرته على استقطاب المدخرات وتقديم خدمات مصرفية تتوافق مع احتياجات العملاء من خلال توسيعه لشبكة الفروع، وعلى الرغم من الانخفاض النسبي الذي شهدته الودائع خلال عام 2015 نتيجة للتقلبات الاقتصادية السائدة آنذاك، فقد استطاع المصرف تجاوز هذه المرحلة بفضل مرونته التشغيلية وكفاءة إدارته، ليعود إلى تحقيق نمو متواصل في حجم الودائع خلال السنوات اللاحقة.

2. **تطور ربحية مصرف الجزيرة السعودي**: يمثل الشكل الموالي تطور حجم الربحية في مصرف الجزيرة السعودي وذلك خلال الفترة الممتدة بين عام 2012 و2024.

**الشكل (2): تطور حجم الربحية في مصرف الجزيرة السعودي خلال الفترة الممتدة بين (2012-2024)**

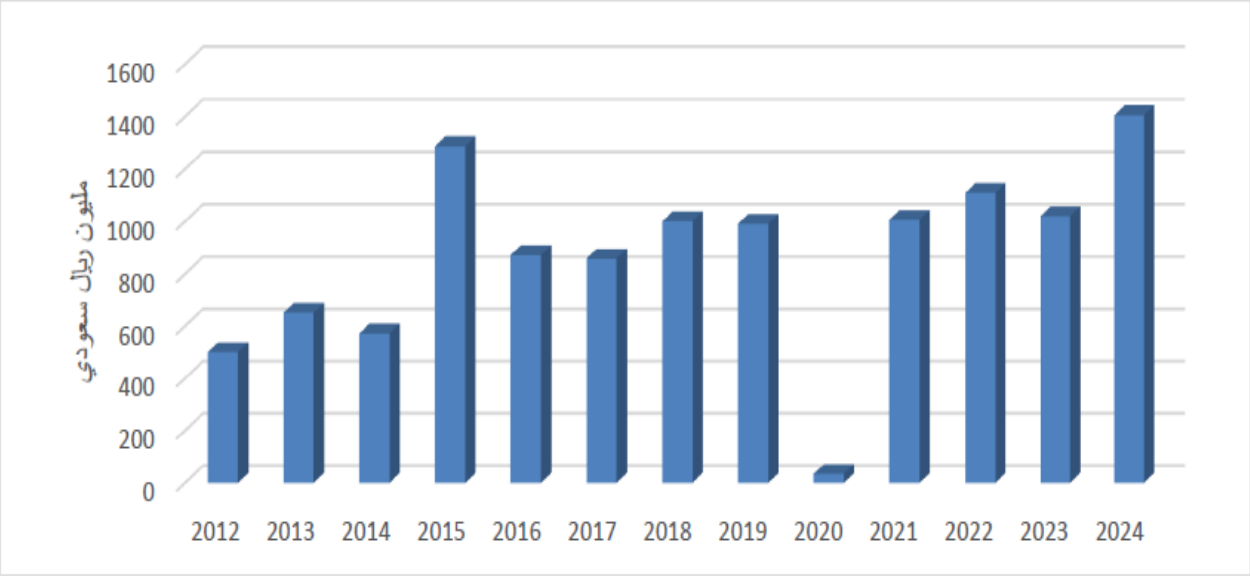


**المصدر**: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الجزيرة السعودي للسنوات 2012-2024.

يتضح من البيانات الواردة في الشكل أعلاه أن مصرف الجزيرة السعودي قد حقق أداءً ماليا إيجابيا خلال الفترة الممتدة بين عامي 2012-2024، حيث شهدت أرباحه نموا ملحوظا بانتقالها من نحو 500 مليون ريال سعودي سنة 2012 إلى ما يقارب 1231 مليون ريال سعودي سنة 2024، ورغم التراجع المسجل سنة 2014 نتيجة تداعيات أزمة النفط، فإن المصرف استطاع استعادة مسار النمو ابتداءً من عام 2015 مدعوما بارتفاع دخل العمليات وتحسن مؤشرات الأداء. واستمر هذا الاتجاه التصاعدي حتى عام 2019، قبل أن تشهد الأرباح انخفاضا حادا خلال عام 2020 بنسبة بلغت 97.2% مقارنة بالعام السابق، ويعزى ذلك أساسا إلى الارتفاع الكبير في مخصصات خسائر الائتمان. إلا أن هذا التراجع كان ظرفيا، حيث تمكن المصرف من استعادة نمو أرباحه خلال السنوات اللاحقة ليعود إلا تحقيق نتائج مالية إيجابية ويواصل تعزيز أدائه حتى عام 2024.

**ثالثا: برامج المسؤولية الاجتماعية في مصرف الجزيرة السعودي**

تنطلق مبادرات المسؤولية الاجتماعية في مصرف الجزيرة من رؤية تهدف إلى تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة وتعزيز القيمة المشتركة مع مختلف أصحاب المصلحة، من خلال دعم الفئات المحتاجة، وتنمية القدرات البشرية، وتشجيع ريادة الأعمال والابتكار، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى جانب الإسهام في تطوير القطاع غير الربحي وحماية البيئة وترسيخ قيم التكافل والتطوع، وتجسيدا لهذه التوجيهات، أطلق المصرف مجموعة من البرامج والمبادرات الاجتماعية المتنوعة، من أبرزها ما يلي:

**برنامج محفظة القروض الحسنة:** يهدف إلى تمكين أبناء الأسر المحتاجة من إنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل، من خلال تقديم قروض حسنة لتمويل رأس المال اللازم لهذه المشاريع، مع إمكانية السداد بأقساط ميسرة بالتعاون مع الجمعيات الخيرية، بما يسهم في تحسين أوضاعهم المعيشية وتعزيز استقرارهم الاجتماعي.

**برنامج التدريب والتأهيل لسوق العمل (تمكين):** يركز البرنامج على إعداد الشاب وتأهيلهم لسوق العمل عبر تقديم برامج ودورات تدريبية مهنية ومعرفية تسهم في تنمية مهاراتهم وصقل قدراتهم، وذلك بالشراكة مع الجمعيات الأهلية والمعاهد المتخصصة.

**برنامج دعم الأشخاص ذوي الإعاقة:** يهدف إلى تحسين جودة حياة هذه الفئة من خلال توفير برامج تدريبية وتأهيلية تسهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم، بالتعاون مع الجهات الحكومية والخاصة وغير الربحية المتخصصة في مجال الإعاقة.

**برنامج دعم الابتكار (مبتكرون):** يسعى المصرف من خلال هذا البرنامج إلى تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال بين الشباب، عبر توفير حاضنة أعمال تحتضن المشاريع المبتكرة في مختلف المجالات الاقتصادية والصناعية والتقنية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

**برنامج بناء قدرات القطاع غير الربحي:** ويهدف إلى دعم وتطوير مؤسسات القطاع غير الربحي باعتباره القطاع الأقرب لاحتياجات المجتمع وعلاج فجواته، وذلك من خلال تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية، وتنمية مهارات القيادات العاملة فيه، بالإضافة إلى المساهمة في تطوير البنية التحتية للجمعيات الأهلية.

**برنامج تفريج كربة السجناء (تفريج):** يساهم المصرف ضمن مسؤوليته الاجتماعية والإنسانية في تفريج كربة السجناء المعسرين من ذوي الحقوق المالية بالتعاون من إمارات المناطق المختلفة في المملكة.

**برنامج الفعاليات والمشاركات الوطنية والإسلامية:** يركز على دعم ورعاي الفعاليات الوطنية والإسلامية ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية والمصرفية الإسلامية، إضافة إلى تشجيع الدراسات والبحوث المتخصصة في هذه المجالات.

**رابعا: مسيرة المسؤولية الاجتماعية لمصرف الجزيرة السعودي لعام 2025**

تمحورت جهود مصرف الجزيرة في المسؤولية الاجتماعية في عام 2025 حول برامج محورية حشدت مسار العام إلى قيمة مجتمعية ملموسة، عبر آليات تمكين طويلة الأثر، وإتاحة ثقافية ومعرفية أوسع، وبناء قدرات ترتبط بمهارات المستقبل.

وقد بلغ مجموع المستفيدين من إنجازات المسؤولية الاجتماعية لمصرف الجزيرة السعودي في عام 2025 ما قيمته 27867، وبلغ إجمالي عدد المشاريع 131 مشروعا، امتدت إلى نطاق وطني شامل حيث نفذت البرامج في جميع مناطق المملكة العربية السعودية الثلاث عشر. والشكل الموالي يوضح عدد المستفيدين وعدد المشاريع المنجزة لعام 2025.

**الشكل (03): أبرز إنجازات المسؤولية الاجتماعية في مصرف الجزيرة السعودي خلال عام 2025**

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير المسؤولية الاجتماعية لمصرف الجزيرة السعودي 2025.

**الخاتمة:**

في ظل تنامي أهمية المسؤولية الاجتماعية في القطاع المصرفي، تبرز المصارف الإسلامية باعتبارها مؤسسات تجمع بين تحقيق الكفاءة الاقتصادية والالتزام الشرعي، وقد سعت هذه الدراسة إلى إبراز أهم تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، من خلال تسليط الضوء على تجربة مصرف الجزيرة السعودي، مما أتاح الوقوف على دوره في خدمة المجتمع إلى جانب دوره المالي والمصرفي. وقد خلصت هذه الدراسة إلى:

- تشكل المصارف الإسلامية نموذجا مصرفيا متكاملا يجمع بين الكفاءة المالية والالتزام الشرعي، بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد.
- تسهم المسؤولية الاجتماعية في تخفيف الأعباء التنموية على الدولة عبر مشاركة المؤسسات في دعم المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية والبيئية.
- تمثل المسؤولية الاجتماعية إطارا متكاملا يربط بين تحقيق الأداء الاقتصادي للمؤسسة وتعزيز رفاه المجتمع والمحافظة على البيئة.
- يعكس التطور المستمر في حجم الموجودات والودائع نجاح الاستراتيجية التشغيلية والاستثمارية لمصرف الجزيرة في تعزيز قدرته التنافسية داخل القطاع المصرفي السعودي.
- يكرس دعم مصرف الجزيرة لبرامج التدريب والتأهيل المهني دوره في تنمية رأس المال البشري وتعزيز جاهزية الشباب للاندماج في سوق العمل.
- يعكس الانتشار الجغرافي الواسع لبرامج المسؤولية الاجتماعية لمصرف الجزيرة حرصه على توسيع نطاق الاستفادة المجتمعية وتحقيق تنمية أكثر شمولا.

**التوصيات:**

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة التوصيات التالية:

- ضرورة تبني جهود أكثر فاعلية لنشر الثقافة المصرفية الإسلامية وترسيخ الوعي بمزاياها، بما يدعم النمو المستدام لهذه المؤسسات ويعزز مكانتها في الصناعة المالية.
- تعزيز الشراكات بين المصارف الإسلامية ومؤسسات القطاع غير الربحي والجهات الحكومية، بما يسهم في توحيد الجهود ورفع كفاءة البرامج والمبادرات الاجتماعية.
- الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، وتبادل الخبرات فيما بينها، بما يسهم في تطوير الممارسات وتبني المبادرات الأكثر تأثيرا وفاعلية.

**قائمة المراجع:**

---

1 اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، مصر الجديدة، 1977، ص10.

2 محمد عبد الحميد الفقي، الأداء الاقتصادي للمصارف الإسلامية وآثره في عملية التنمية الاقتصادية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2010، ص100.

3 مصطفى ناطق صالح معطوب، معوقات عمل المصارف الإسلامية وسبل المعالجة لتطويرها، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، العراق، العدد 29، 2012، ص295-297.

4 فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد- الأردن، ط1، 2006، ص 96، 98.

5 نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ط1، 2012، ص52.

6 قرومي حميد، دور تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 22، جوان 2017، ص42.

7 Michel capron et Françoise Quairel- Lanoizelée, la responsabilité d'entreprise, édition la découverte, paris, 2007, p 23.

8 Marie Français Guyonaud, Frédérique Willard, du management environnemental au développement durable des entreprises, ADEME, France, mars 2004, p05.

9 محمد رزقون، جميلة العمري، دور المسؤولية الاجتماعية في تفعيل حوكمة المؤسسات، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول 'حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية، تجربة الأسواق الناشئة'، جامعة اليرموك، الأردن، يومي 17/18 أفريل 2013، ص91، 92.

10 فضالة خالد، قرومي حميد، دور تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص44، 45.

11 عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004، ص421.

12 محمد صالح علي عياش، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية 'طبيعتها وأهميتها، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط 1، 2010، ص141.

13 محمد عبد المنعم أبو زيد، الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996، ص20.

14 نعمت عبد اللطيف مشهور، النشاط الاجتماعي والتكافلي للبنوك الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1417هـ/1996مـ، ص79-19.

15 عبد العظيم أبو زيد، ضوابط وأدوات تجاوب المؤسسات المالية الإسلامية مع المستجدات الاجتماعية: التمويل الإسلامي والواقع الاقتصادي، بيت المشورة للاستشارات المالية، الدوحة، ص16.